

تفاصيل دعم أوروبي ودولي لردع محاولات إفساح اتفاق الرياض الانتقالي يؤكد بعثات الاتحاد الأوروبي ضرورة استكمال تنفيذ بنود الاتفاق

الأمناء | تقرير خاص:

شهدت الأيام القليلة المنصرمة عدداً من المواقف الأوروبية والدولية الداعمة دعماً مباشراً لاتفاق الرياض، الموقع بين المجلس الانتقالي الجنوبي والشريعة اليمنية في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019م، ولردع محاولات القوى التخريبية للانقضاض على الاتفاق، وإفساح حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال، والتي انبثقت عن ذلك الاتفاق الذي حظي بتأييد عربي وإقليمي ودولي.

وعبرت زيارة وفد الاتحاد الأوروبي إلى العاصمة الجنوبية عدن عن الدعم الأوروبي والدولي الكبير لاتفاق الرياض.

واختتم وفد الاتحاد الأوروبي، الذي ضم سفراء عدد من دول الاتحاد الأوروبي، زيارته الهامة للعاصمة الجنوبية عدن مطلع الأسبوع الجاري، وتحديدًا الأحد المنصرم، بعد وصوله السبت الماضي، أجرى خلالها محادثات حول آخر المستجدات.

وتأتي زيارة الوفد الأوروبي بعد أن اجتمع فريق خبراء الأمم المتحدة مرثياً، مع مسؤولي البنك المركزي؛ لبحث تفاصيل وقائع التقرير المقدم إلى مجلس الأمن حول نهب الوديعة السعودية.

وكان فريق من الأمم المتحدة قد وصل الأربعاء الماضي إلى العاصمة عدن، للمشاركة، وتقديم الدعم في عملية التحقيق في الهجوم الذي نفذته الحوثيون على مطار عدن الدولي نهاية ديسمبر / كانون أول 2020م، وأسفر عن سقوط قرابة (140) قتيلًا وجريحًا.

الانتقالي يخاطب بعثات الاتحاد الأوروبي

التقى الأستاذ عمرو البيض، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، والأستاذ محمد الغيثي نائب رئيس الإدارة العامة للشؤون الخارجية بالمجلس، في العاصمة الإماراتية أبوظبي، مساء الإثنين، مجموعة من بعثات دول الاتحاد الأوروبي ممثلة بـ(ألمانيا، والسويد، وبلجيكا، وهولندا، والنرويج، وسويسرا).

وأكد البيض والغيثي، خلال اللقاء، على أن زيارة



يجب إيجاد عملية سياسية شاملة يكون الجنوب فيها طرفاً رئيسياً

سياسيون: فشل اتفاق الرياض يعطي فرصة للمليشيا الإخوان للتهرب من أي اتفاق سلام

لضمان نجاحها انعكاساً للواقع والحقائق الموجودة على الأرض، والتجربة الأممية طيلة السنوات الماضية في الجنوب واليمن.

وجدد التأكيد على تمسك المجلس الانتقالي الجنوبي بأهداف وتطلعات الشعب الجنوبي، وفي صدارة ذلك استعادة دولته كاملة السيادة على حدود 21 مايو / أيار 1990م، عبر مفاوضات ترعاها الأمم المتحدة.

من جانبهم، أكد ممثلو بعثات دول الاتحاد الأوروبي على دعمهم لجهود المبعوث الخاص السيد مارتن غريفيث نحو إيجاد سلام دائم من خلال عملية سياسية شاملة تضمن إنهاء الحرب ومعالجة آثارها

سفراء الاتحاد الأوروبي إلى العاصمة عدن تؤكد حرص الأصدقاء الأوروبيين على دعم الجهود المشتركة لتطبيع الأوضاع، علاوة على أنها تمثل دعماً حقيقياً لحكومة المناصفة بين الجنوب والشمال، التي جاءت وفق اتفاق الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية.

وأكد البيض والغيثي أهمية اتفاق الرياض والفرصة التي يمثلها تجاه استقرار الأوضاع وعودة الخدمات العامة، وتهيئة المناخ المناسب لعملية سلام شامل، مشددين على ضرورة استكمال تنفيذ بنوده.

وأكدوا على ضرورة وجود عملية سياسية شاملة يكون فيها المجلس الانتقالي الجنوبي طرفاً رئيسياً

ومعالجة القضايا القائمة. دلالات الزيارة

سياسيون أكدوا أن «هناك دلالات مهمة لزيارة وفد الاتحاد الأوروبي إلى العاصمة عدن تتمثل في أن هناك موقفاً أوروبياً داعماً لخارطة طريق اتفاق الرياض التي جرى تنفيذ جزء من بنودها السياسية والعسكرية». وأشاروا إلى أن «ذلك الموقف يرى أن التراجع عن السير فيه يعني العودة إلى نقطة الصفر مجدداً، وهو ما يعطي مليشيا الحوثي، ومليشيا الإخوان المتحالفة معها فرصة للتهرب من أي محاولة من شأنها الوصول إلى اتفاق سلام وإنهاء حالة الحرب الحالية».

وقالوا: «وبالتوازي مع الموقف الأوروبي المهم هناك موقف روسي أكثر أهمية عبرت عنه من خلال زيارة الرئيس عبدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي إلى موسكو، الأسبوع الماضي، إذ شددت على ضرورة تنفيذ باقي بنود الاتفاق وقدمت دعماً مهما للاتفاق الذي يمهّد للحل السياسي وضيق الخناق على مراوغات إيران وحلفائها الإقليميين المتمثلين في قطر وتركيا».

وأضافوا: «لقد حظيت حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال بدعم غالبية الدول الإقليمية التي عبرت عن مواقفها الداعمة للحكومة في أعقاب الإعلان عن خروجها إلى النور، غير أن هذا الدعم لم ينعكس على أرض الواقع إلا من خلال الزيارة الأخيرة لوفد الاتحاد الأوروبي، وهو ما يجدد الآمال في إمكانية تلقي حكومة المناصفة مزيداً من الدعم الدولي خلال الفترة المقبلة».

دعم هولندي

وكان السفير الهولندي لدى اليمن بيتر ديريك هوف، قد عبر عن دعمه لحكومة المناصفة وقرارها بالبقاء في العاصمة عدن عقب استهدافها بقصف صاروخي لحظة وصولها إلى مطار عدن الدولي. وكشف ديريك عن عقده اجتماعات مع ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية، في اليومين الماضيين.

«الأمناء» تستعرض في عدة حلقات أهم ما جاء في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة (الحلقة الخامسة)..

مليشيا الحوثي تواصل انتهاك حظر الأسلحة

«الأمناء» القسم السياسي:

قدم الخبراء المعنيون باليمن تقريراً مطولاً لمجلس الأمن نهاية يناير 2021م، المنصم كشف فيها تفاصيل وخفايا وفساد الشريعة اليمنية، والبنك المركزي اليمني، ودعم إيران للحوثي بالأسلحة، وغيرها من الخفايا.

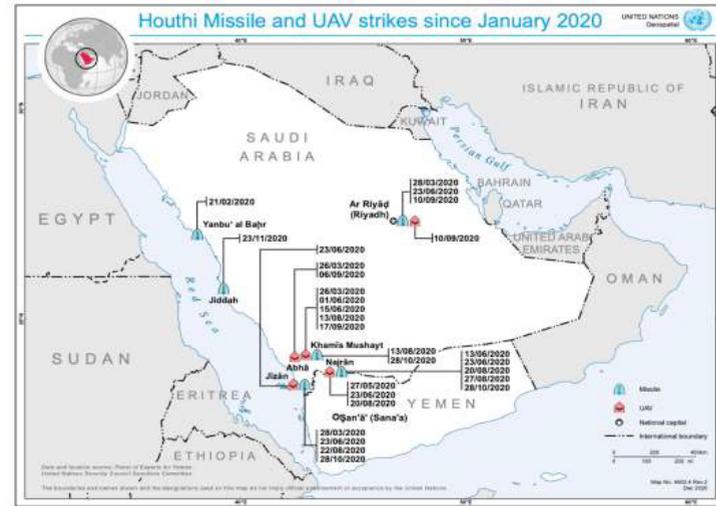
وتنشر «الأمناء» أهم ما جاء في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن في عدة حلقات.

الأسلحة وتنفيذ حظرها

وقال التقرير: «عملاً بأحكام الفقرات 14 من القرار 2216 (2015) يواصل الفريق تنفيذ مجموعة من أنشطة الرصد والتحقيق من أجل تحديد ما إذا كانت هناك أي انتهاكات لحظر الأسلحة المحدد الأهداف تنطوي بوجه مباشر أو غير مباشر على توريد الأسلحة أو بيعها أو نقلها إلى أفراد وكيانات أدرجت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2140 - 2014 أسماءهم في القائمة أو لفئاتهم».

الهجمات على السعودية

وأضاف: «بعد توقف دام عدة أشهر استأنفت قوات الحوثيين في فبراير حملتها الجوية ضد أهداف داخل المملكة العربية السعودية وواصلت تنفيذها طوال عام 2020م، باستخدام مزيج من القذائف



بما فيه الكفاية لضمان استمرار وتيرة الهجمات».

تحويل الأسلحة

وتابع: «بحق الفريق في ادعاءات أدلى بها أحد شيوخ القبائل في الجوف بأن أسلحة ومعدات أخرى قد حوت من مخازن تابعة لجيش حكومة اليمن (الشريعة اليمنية) إلى قوات الحوثيين من قبل أفراد مرتبطين بقيادة كبار في حكومة اليمن، واتصل الفريق بكل من المملكة العربية السعودية واليمن للوقوف على صحة رسالة صادرة عن التحالف بشأن الحادث، نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي، وما زال الفريق بانتظار الردود، ونظراً إلى أن الفريق غير قادر على السفر إلى أماكن قريبة من الخطوط الأمامية فمن الصعب تقييم مدى استخدام قوات الحوثيين أسلحة محولة من مخزونات حكومة اليمن أو التحالف ولكن من المرجح أن ذلك يظل عاملاً في إمدادات الحوثيين».

ضبط البحرية

واستطرد: «استناداً إلى تحليل لعمليات الضبط البحرية التي تمت منذ عام 2018 وثق الفريق ثلاثة طرق مختلفة لإمداد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى قوات الحوثيين وتستخدم شبكات التهريب سفن الشحن التقليدية (المراكب الشراعية)، التي غالباً ما تعمل دون أوراق تسجيل صحيحة ودون إرسال إشارة النظام الألي لتحديد

للدبابات ومكونات الطائرات المسيرة من دون طيار والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بالماء ويسلك هذا الطريق المركبان الشراعيان المصانران في نوفمبر 2019م، وفبراير 2020 وتظهر البيانات المستخلصة من أجهزة النظام العالمي لتحديد المواقع الموجودة على المركبين أنهما انطلقا من ميناء حضرموت وميناء المهرة إلى جزيرة السودا، في عمان قبل الإمسك بهما، وهذا يعني أنهما لتقيا حملتهما في هذه المرحلة ربما عن طريق نقل البضائع من سفينة أخرى».

الهوية، ويمكن لهذه السفن تفريغ شحناتها في موانئ صغيرة في جميع أنحاء المنطقة أو القيام بالشحن العابر مما يجعلها خياراً مثالياً لتهريب الأسلحة ويعد الافتقار إلى القدرات وعدم وجود هيكل موحد لخفر السواحل اليمني والفساد السائد باليمن من العوامل التي تسهم في اتساع نطاق التهريب».

وأشار إلى أن «الطريق الأول يتبع سواحل عمان واليمن ويستخدم لتهريب شحنات عسكرية عالية القيمة مثل مكونات القذائف وحوايات القذائف الموجهة المضادة